

الطائفة مرفوعة وهي ستة هذا والمظرب بين السهام والرؤس في الأحوال
 الثلاث ثم نظر بين الرؤس والرؤس الموقوفات في الأحوال الأربع الماثلة
 والمواخفة والمباينة وهي في أربعة مواضع أربعة وتسعة
 وخمسة عشر وستة فنظرنا وليس بين أكثرها ولا في الموافقة
 فالحكم حينئذ أن يضرب وفق واحد في كل الأخرى ثم نظر بين الماحصل
 من ذلك الضرب وبين الموقوفة الثالثة في الأحوال الأربع فنقول بين الأربعة
 وأربعة موافقة لتضيق ضربها بضعف الأربعة وهو اثنان في كل السنة
 صادت اثني عشر ثم نظر بين هذا المبلغ وبين الرؤس الموقوفة الثالثة التي
 هي تسعة في الأحوال الأربع فنظر وليس بينهما إلا الموافقة الثلثية وإذا
 كان بين الرؤس الموقوفة والمبلغ موافقة ثلثية فالحكم حينئذ أن يضرب
 ثلث أحدهما في كل الأخرى ثم نظر بين الماحصل من ذلك الضرب وبين الرؤس
 الموقوفة الأربعة في أربع حالات فنقول أنت أحدهما ثلثة وكل الأخرى
 اثني عشر فنحننا الثلثة في اثني عشر صادت ستة وثلثين ثم نظر بين
 هذا المبلغ وبين الرؤس الموقوفة الأربعة التي هي خمسة عشر في الأحوال
 الأربع فنظرنا وليس بينهما إلا الموافقة ثلثية أيضا حتى كان بين المبلغ
 وبين الرؤس الموقوفة موافقة ثلثية فالحكم حينئذ أن يضرب ثلث أحدهما
 في كل الأخرى ثم يقرر الماحصل من ذلك الضرب في أصل المسئلة ليكون المبلغ
 تصح المسئلة فنقلت أحدهما خمسة وكل الأخرى ستة وثلثون فنحننا
 الخمسة في ستة وثلثين صادت مائة وثمانين ثم ضربها المائة وثمانين

في أصل

في أصل المسئلة التي هي أربعة وعشرون صادت أربعة الألف وثمانمائة وثمانين
 لأن عشر العشرين اثنان وعشر المائة وثمانين ثمانية عشر وإذا ضربنا
 الاثنين في ثمانية عشر صادت ستة وثلثين وتصوير جميع ستة وثلثين
 مائة لأن من ضرب الأعداد في العشرات فنصورت مائة في علم الحساب فيكون
 ثلثة الألف وستماية وإن أتت الأربعة التي هي الأحاد ما فوق العشرين
 في ثمانية عشر صادت ثلثين وسبعين وتصوير أكل عشرات لآت من ضرب
 الأحاد في العشرة وتصوير عشرات في علم الحساب فيكون سبع مائة وعشرين
 وقد حصل اتفاق ضرب الأعداد في العشرات في العشرات ثلثة الألف وستماية والمجموع
 أربعة الألف وثمانمائة وعشرون فنحننا تصح المسئلة وحصل لنا العام
 المذكور بثلثة أشياء أصل المسئلة من أربعة وعشرين والمضروب من
 مائة وثمانين والمصحح من أربعة الألف وثمانمائة وعشرين ويقينا
 غلغلان متقف بما نهما أن نشاء والله تعالى **والرابعة** أي الأربعة من تلك
 الأصول الأربعة التي تحتاج إليها في تصح المسائل بين الرؤس والرؤس
 الموقوفات مباينة وهي **أن يكون الأعداد من الرؤس الموقوفة مباينة**
ولا يوافق بعضها بعضا وهذه الجملة جملة مؤلفه المتقدمة عليها
 وقيل وهي منسوخة لها وبهذا الدفع ما قبل من قوله من أن قوله بعضها
 بعضا مستدرك بلا فائدة لأن هذا قد علم قوله أن يكون الأعداد
 متباينة فالحكم فيها أي في المباينة **أن يفرق أحد الأعداد من**
الرؤس الموقوفة وهي اثنان هذا في جميع الثانية وهو ثلثة ثم ضربها